

Distr.: General
17 December 2009
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية تنزانيا المتحدة لدى الأمم المتحدة

أكتب باسم حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة فيما يتعلق بالمسائل المثارة في التقرير الصادر عن فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية، كما ورد في الوثيقة S/2009/603، الموجهة إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤)، التي أعيد إنشاؤها عملاً بالقرار ١٨٥٧ (٢٠٠٨). وتسعى هذه الرسالة إلى تصحيح الاستنتاج الخاطئ في التقرير بأن شحن الأسلحة بطريقة غير مشروعة إلى القوات الديمقراطية لتحرير رواندا تم بعلم حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة. كما أن الرسالة تسعى إلى أن تسجل رسمياً التزام تنزانيا بالحل السلمي للنزاعات في منطقة البحيرات الكبرى وبيقاف الأنشطة المسلحة التي تقوم بها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

علاقات تنزانيا مع فريق الخبراء

تؤكد حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة من جديد على دعمها لعمل مجلس الأمن والآليات القائمة لدعم عمله، بما في ذلك عمل فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية. ولطالما عملت جمهورية تنزانيا المتحدة عن كثب مع فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية، وتعاونت معه، منذ إنشائه في عام ٢٠٠٤. وقد قدمت الطروح دائماً سواء الشفوية منها أم المكتوبة، إلى الخبراء، حسب الاقتضاء. وعُقدت في السنوات القليلة الماضية اجتماعات وأجريت نقاشات واتصالات بين الخبراء ومسؤولين حكوميين في تنزانيا بطريقة شفافة وسريعة. أما القضايا والأسئلة المثارة فكانت قليلة ومباشرة. لكن في هذه المرة، كانت بعض القضايا التي أثارها الخبراء والأسئلة التي ألقوها أشد تعقيداً واستفاضة، ولذلك تطلبت إجراء مشاورات بين عدد أكبر من الإدارات الحكومية، والقطاع الخاص، فضلاً عن حكومات أجنبية أخرى. هذا، ولا تزال الحكومة تقوم بجمع التفاصيل التقنية، وتحضير الردود، وإعداد التقرير لتقديمها إلى الخبراء.



وتجدر الإشارة إلى أنه خلال فترة عضوية تنزانيا لعامين كعضو غير دائم في مجلس الأمن، في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، فقد عملت عن كثب وبتعاون مع فريق الخبراء لمعالجة قضايا السلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، وخاصة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي بوروندي. وقد قدمت تنزانيا القرار ١٦٥٣ (٢٠٠٦) في مجلس الأمن لتعزيز عمليات السلام في المنطقة مع تركيز خاص على معالجة مسألة العناصر المسلحة الأجنبية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما فيها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وجيش الرب للمقاومة. فقد سعت هاتان الجماعتان، على مدى سنين، إلى زعزعة استقرار رواندا وأوغندا، البلدين المجاورين، مع تسببهما في معاناة حمة وموت أعداد كبيرة من السكان المدنيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية. أما أنشطة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فكانت مسؤولة أيضا عن نزوح السكان داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعن تدفق اللاجئين بين الفينة والأخرى إلى تنزانيا في السنوات العشر الماضية.

وأيدت تنزانيا، أثناء عضويتها في مجلس الأمن، القرار ١٥٩٦ (٢٠٠٥) الذي فرض قيودا على سفر الأفراد والكيانات الذين ينتهكون حظر الأسلحة، وتحميدا لأصولهم والقرار ١٦٤٩ (٢٠٠٥) الذي وسع نطاق القيود المفروضة على السفر والقيود المالية، والقرار ١٦٩٨ (٢٠٠٦) الذي جدد حظر السفر. وجاء ذلك التأييد من باب إعادة تأكيد التزام تنزانيا ودعمها لعزم المجلس على وضع حد لأنشطة الجماعات المسلحة الأجنبية التي تمارس نشاطها في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

تنزانيا كوسيط سلام في المنطقة

لا داعي للمغالاة في التأكيد على دور تنزانيا في رفع لواء الحرية والعدالة. فهو منقوش لا يُنسى في تاريخها بعد الاستقلال. ولأن تنزانيا "جزيرة" سلام، فإنه يقع عليها التزام أخلاقي بأن تكون صانعة سلام في هذه المنطقة المضطربة. وهذا الدور غني عن البيان منذ أيام النضال التحرري في الجنوب الأفريقي في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، وفي تيسير السعي إلى إحلال السلام في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين في رواندا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وبوروندي، وذلك من خلال عمليات السلام في: أروشا، ولوساكا، وبريتوريا، ومؤخرا في اتفاقات غوما للسلام، بقيادة الرئيس النيجيري السابق أولوسيجون أوباسانجو، ورئيس تنزانيا السابق بنيامين وليام مكابا.

ويتجاوز التزام تنزانيا بالسلام في منطقة البحيرات الكبرى مجرد الالتزام الأخلاقي؛ فهو أيضا من باب مصالحها الذاتية. لقد استضافت تنزانيا من اللاجئين القادمين من بلدان

منطقة البحيرات الكبرى، مما فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية، منذ عام ١٩٥٩، أي قبل حصول تنزانيا على الاستقلال في عام ١٩٦١، أكثر مما استضافه أي بلد أفريقي آخر. وإن استضافة اللاجئين الذين يدخلون إلى بلد ما، جملة واحدة، بألاف مؤلفة، على النحو الذي قدموا فيه إلى تنزانيا، هو من أعظم المكارم وأهمها تكلفة بالنسبة إلى بلد نام مثل تنزانيا. إذ يلقي بأعباء ثقيلة على كاهل القدرات الإدارية للبلد المضيف، ويتسبب في تدمير البيئة، ويؤجج التنافس مع السكان المحليين على استغلال الموارد الطبيعية في المناطق المتأثرة بوجود اللاجئين فيها. وهو عمل إنساني لا يقيّم بدولارات وسنتات، ولا يمكن تقديره أو فوائده حقّه إلا بعودة السلام إلى البلدان التي قدم منها اللاجئين ثم عندما يتمكن هؤلاء اللاجئين من العودة إلى ديارهم عودة سالمة كريمة. وبهذا المستوى من الالتزام، فإنه لا قبل لحكومة جمهورية تنزانيا المتحدة بالتفكير في العمل على زعزعة استقرار أي بلد من البلدان المجاورة، ولا غض الطرف عن عبور الأسلحة إلى القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وهي السبب الأساسي لتزوح اللاجئين الكونغوليين بالجملة من ديارهم إلى تنزانيا، وهي التي تشكل خطرا على الأمن في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا.

وعلاوة على ذلك، تعتقد حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة أن أفضل وسيلة لتوطيد السلم والاستقرار فيما بين البلدان، ثنائيا وجماعيا، لا سيما البلدان المتجاورة، هو من خلال العلاقات السياسية السلمية، وبناء الثقة، والتفاعلات الاجتماعية والاقتصادية المشروعة. أما التفاعلات التي تتسم بالشكوك المتبادلة والنشاطات الإجرامية، مثل تهريب الأسلحة، فلا تؤدي إلا إلى تقويض علاقات حسن الجوار بين الدول والمصالح الأوسع لشعوبها.

ومعروف للناس عامة أن هناك فيض من الأسلحة الصغيرة والخفيفة في منطقة البحيرات الكبرى بعد سنوات من الصراعات الأهلية والنزاعات المسلحة في عدة بلدان في هذه المنطقة. وليس الاتجار في الأسلحة والأسلحة الخفيفة حُكرا على منطقة البحيرات الكبرى. بل هو نشاط إجرامي دولي مثله مثل الاتجار بالمخدرات والبشر في أرجاء أخرى من المعمورة، يُعنى به مجلس الأمن ولما يجد حلا فعالا له. وفي أعقاب تسريب التقرير بطريقة غير رسمية إلى وسائل الإعلام في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، أثرت المسألة مع منسق فريق الخبراء ومساعدته، فاعترفا بأنهما لم يميزا دقيقا بين تنزانيا كحكومة، وأفراد أو كيانات خاصة، يُزعم تورطها في تهريب الأسلحة بطريقة غير مشروعة إلى القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وهذا الزعم بحاجة إلى أن يقوم فريق الخبراء بمزيد من التحقيق فيه والتحقق منه. وإن حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة على استعداد للتعاون تعاوننا تاما في هذا المسعى. ونحن نتوقع أن يعكس التقرير المؤقت التالي لفريق الخبراء نتائج هذا التحقيق والتحقق.

موقع تنزانيا الجغرافي السياسي

إن تنزانيا، بمينائها دار السلام، بلدٌ عبور وميناء دخول وخروج لمعظم السلع الذاهبة إلى والقادمة من شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان غير الساحلية الأخرى، وهي: أوغندا، وبوروندي، ورواندا، وزامبيا، وملاوي. ونظرا لموقع تنزانيا الجغرافي السياسي الاستراتيجي، تقع عليها مسؤولية خاصة والتزام تعاقدي يقضيان بكفالة العبور الآمن ومن دون أية قيود، لجميع السلع السلمية من الناحية القانونية إلى جيرانها. وتحتوي بعض الشحنات العابرة على معدات عسكرية لتلك البلدان. ولذلك، على تنزانيا التزام بأن تمتثل للأنظمة الدولية المتعلقة بالتجارة العابرة إلى الدول المجاورة في المنطقة. وتتم مرافقة الشحنات العسكرية والشحنات ذات الصلة حتى تسلّم إلى سلطات البلدان المعنية. وتسعى أجهزة الأمن التنزانية جاهدة إلى اعتراض الأسلحة غير المشروعة وتدميرها، وأحيانا بدعم وتعاون من جانب المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) وأجهزة الأمن في الدول المجاورة. ولا تقلل تنزانيا من شأن هذا التحدي؛ وستواصل كبح هذه الأنشطة غير المشروعة ومكافحتها بحزم.

الخاتمة

إننا على استعداد للعمل مع مجلس الأمن وفريق الخبراء على معالجة المسائل التي يثيرها التقرير. وأود أن أكرر من جديد التزام حكومتي الثابت بالعمل والتعاون مع مجلس الأمن ومساعدته، في الاضطلاع بمسؤوليته الرئيسية في صون السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا؛ وفي هذه الحالة بالذات، في السعي إلى تحقيق حل دائم لقضية الأمن التي يطرحها وجود هذه الجماعة المسلحة، القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، التي تتمركز في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونحن نطلب إطلاع رئيس لجنة مجلس الأمن المعنية بجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأعضاء مجلس الأمن الآخرين، على هذه الرسالة المقدمة باسم حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة، وتعميمها بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أوغستين ب. ماهيغا

السفير والممثل الدائم

لجمهورية تنزانيا المتحدة لدى الأمم المتحدة